سدن
Sadan

سياسة

سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة

مؤسسة سدن للتنمية الذاتية

رقم الوثيقة	رقم الإصدار	تاريخ الاعتماد
P25003	V.1	2025/11/9م

المحتويات

- أولا: مقدمة 2
- ثانيا: مبادئ الرقابة الداخلية 2
- ثالثا: المسؤوليات 2
- رابعا: أنشطة الرقابة 3

أولا: مقدمة

تم إعداد سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة لمؤسسة سدن للتنمية الذاتية، التي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات المالية وغير المالية بهدف ضمان الالتزام بالقوانين والسياسات والقرارات ذات العلاقة بعمل المؤسسة والتأكد من متابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أي قصور.

لمجلس الأمناء تكليف إحدى اللجان أو الأفراد بأعمال شخص أو إدارة في هذه السياسة، وتكون اللجنة أو الفرد مسؤولا عن الأعمال حتى يتم تعيين مسؤول في الإدارة.

ثانيا: مبادئ الرقابة الداخلية

1. مبدأ الشمولية: أن يعمل كافة أصحاب المصلحة في هيكل المؤسسة بممارسة أنشطة المتابعة لتتمكن المؤسسة من تجنب الثغرات.
2. مبدأ التكامل: أن تتكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.
3. مبدأ الوضوح والبساطة: أن يكون نظام الرقابة بسيطا وسهل الفهم للعاملين واللجان ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
4. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء: أن يسهم نظام الرقابة في كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
5. مبدأ الدقة والمصداقية: أن يرصد نظام الرقابة المعلومات بدقة ويحدد مصادرها حيث إن ذلك يساعد على صنع القرار والتوجيه السليم وتبني الإجراءات المناسبة.

ثالثا: المسؤوليات

تقوم الرقابة على ممارسة السلطة الإدارية للمستويات الإدارية بصورة فعالة. ولكي تؤتي ثمارها فإن كل مستوى من المستويات الإدارية يتحمل جزءا من أجزاء المسؤولية عن نجاح الرقابة والمتابعة. وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون بالمؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

وتتم الرقابة على مستويات عدة:

- مجلس الأمناء: حيث يتمتع بأوسع سلطات الرقابة، وله أذرعه الرقابية، التي سيكون منها:
- المراجع الخارجي والمراجع الداخلي، واللجنة التنفيذية.

- المدير التنفيذي: ويمارس سلطة المتابعة اللصيقة للأنشطة من خلال المتابعة اليومية والاجتماعات والتقارير والمعاينة المباشرة ومتابعة الشكاوى وزيارة المستفيدين وغيرها.
- مديرو الإدارات: ويتولى كل منهم ممارسة التدقيق على أعمال التنفيذ ومراجعة التقارير والمخرجات والوثائق بما يضمن سلامة الأداء.
- العاملون: ويتحمل كل منهم مسؤولية الدقة والمصداقية في أعماله، والالتزام بالإبلاغ عن الأخطاء والثغرات التي قد يلاحظونها.

رابعا: أنشطة الرقابة

1-4 الرقابة بالتقارير

التقارير الإدارية والمالية أداة فعالة يعتمد عليها في تقييم الأداء، وتوجه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة. لكنها تشمل أيضا المستويات الإدارية الأخرى. ولتحقيق أهداف التقارير يجب إعدادها بصفة دورية وبطريقة جيدة.

وتشمل التقارير:

- تقارير مراجعة السجلات والأنشطة والصلاحيات من قبل المراجع الداخلي.
- تقارير الأداء الربعي للمؤسسة وفق الخطط الاستراتيجية.
- تقرير رضا العملاء (المستفيدين) والعاملين وغيرها من التقارير المعتمدة في خطة المؤسسة.
- التقارير الدورية من العاملين لمديريهم وفق مستواهم الإداري وطبيعة أدوارهم.
- تقرير قياس كفاءة أداء العاملين وفق نظام التقييم الدوري للعاملين.
- تقارير مراجعة الموازنات التقديرية والتدفقات المالية.
- تقارير معالجة الشكاوى والتظلمات.
- تقارير المشاريع.
- تقرير الزيارات.
- التقارير الإحصائية الاستطلاعية.

2-4 الرقابة بالاجتماعات الدورية

تعتمد المؤسسة على الاجتماعات المجدولة كوسيلة فعالة لمتابعة الأنشطة ومعالجة أوجه القصور وتطوير الأداء وتعزيز الرقابة بصورة منتظمة. وتنظم المؤسسة أنواعا من الاجتماعات، منها:

- اجتماعات مجلس الأمناء.
- اجتماعات لجان مجلس الأمناء.
- اجتماعات الإدارة التنفيذية.
- الاجتماعات الفردية بين رئيس اللجنة التنفيذية والمدير التنفيذي ومديري الإدارات.
- الاجتماعات الشاملة لفريق العمل.

3-4 الرقابة بالفحص والتدقيق

تتبنى المؤسسة هذا الخيار للأنشطة والحالات التي تتطلب فحصا خاصا، من الأمثلة لهذه الأنشطة النشاط المالي، حيث تعتمد المؤسسة على قيام خبير مستقل (مراجع مالي) بمراجعة القيود والفواتير والإجراءات المالية والتقارير للتأكد من سلامتها. كما يقوم مديرو الإدارات بزيارات ميدانية للمستفيدين للتحقق من تنفيذ العقود وتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة.

4-4 الرقابة بالاستطلاعات وتحليل البيانات

نظرا لسعة النطاق الجغرافي لمستفيدي المؤسسة فإن جمع البيانات الميدانية من خلال الوسائل الرقمية / الإحصائية هو أحد السبل لتقييم الواقع والتحقق من وصول الخدمات، كما ونوعا، إلى مستحقيها. وتقوم المؤسسة، بنفسها أو من خلال مستشارين، بتصميم الاستطلاعات وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من مصداقية بعض الأنشطة والمشاريع.

سدن
Sadan

مؤسسة سدن للتنمية الذاتية

مؤسسة أهلية مرخّصة من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم 1100517300

@SadanOrgSA | info@sadan.org.sa | sadan.org.sa

الرياض، المملكة العربية السعودية

P25003 · الإصدار V.1 · تاريخ الاعتماد 2025/11/9م